وفد أمريكي يزور اليمن للإطلاع على الفرص الاستثمارية في النفط والغاز

/ قاسم الشاوش

يقوم خلال الفترة القادمة وفد من الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط والغاز والمعادن بزيارة اليمن للمناقشة والتفاوض مع الجهات المعنية حول الفرص الاستثمارية والمجالات التي يرغبون العمل فيها باليمن.

جاء ذلك خلال لقاء وزير النفط والمعادن أحمد عبدالله دارس امس في مدينة هيوستن الأمريكية بعدد من رؤساء الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط والغاز والمعادن وحماية المعلومات وأنظمة العمل..

وفي اللقاء قدم وزير النفط والمعادن ملخصا عن الفرص الاستثماريه المتاحة في قطاع النفط والغاز والمعادن والخدمات المصاحبة لأعمال الشركات والتسهيلات الممنوحة للشركات الاستثمارية في هدا القطاع الواعد..

وأبدى ممثلو الشركات الأمريكية رغبتهم الكاملة الاستثمار والعمل في اليمن في عدد من المجالات وخصوصا في قطاع النفط والغاز ومتطلبات العمل للشركات..مؤكدين استعدادهم خلق شراكات مع القطاع الخاص اليمني العامل في هذا الجانب..

كما ناقش وزير النفط والمعادن أحمد دارس امس بمدينة هيوستن الأمريكية مع نائب رئيس شركة شل العالمية لتطوير الأعمال في العالم اندي كالتيك ..

واستعرض وزير النفط والمعادن الامتيازات والفرص الاستثمارية التي يمتلكها اليمن في مجال استكشاف النفط والغاز ..مشيراً إلى أن عدداً من القطاعات النفطية التي تم الاعلان عنها تتوفر معلومات شبه مؤكدة باختزانها للنفط والغاز سواء في المناطق البرية او البحرية.. موكدا أن وزارة النفط والمعادن ستولي طلب شركة شل العالمية كل الاهتمام..

من جهته أكد نائب رئيس شركة شل رغبة الشركة بإرسال فريق فني إلى اليمن للاطلاع على المعلومات المتوفرة عن القطاعات المعلن عنها لاستكشاف النفط والغاز فيها من أجل دراستها .. مستعرضا نشاط الشركة في الشرق الأوسط ومنها اليمن والتي تهتم الشركة حاليا بشكل جدي بالاستثمار في استكشاف النفط..

من جهة أخرى افتتح وزير النفط والمعادن أحمد عبدالله دارس جناح اليمن الذي رتبته الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال وذلك على هامش المؤتمر العالمي للغاز السابع عشر الذي بدا اعماله أمس بمدينة هيوستن الأمريكية وتشارك فيه اليمن بوفد يرأسه وزير النفط والمعادن ووفود من ثمانين دولة من ضمنهم عدد من وزراء الطاقة والبترول و 300 شركة عالمية عاملة في مجال الغاز الطبيعي ويعكس جناح اليمن التنوع الثقافي والتاريخي والمناخ الملائم للاستثمار .

رئيس هيئة الرقابة على الصادرات المصرية يشيد بنتائج زيارته لليمن

أشاد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بجمهورية مصر العربية محمد سليمان شفيق بنتائج زيارته والوفد المرافق له لليمن.

وذكر شفيق في تصريح لـ (سبأ) لدى مغادرته صنعاء أمس والوفد المرافق له أن المباحثات مع المسؤولين في الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس كانت ناجحة وأثمرت في التوقيع على اتفاقيات بين البلدين يتم بموجبها تزويد اليمن بالصادرات المصرية وتدريب الكوادر اليمنية في مجال المواصفات والمقاييس كما تناولت الاتفاقية تبادل التشريعات والمواصفات القياسية بين البلدين.

بنسبة 1,9%
ارتفاع الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والاسلامية

عبدالله محمد

سجلت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في شهر فبراير الماضي ارتفاعاً بنسبة 1.9 %.وأظهرت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن الميزانية ارتفعت بمقدار 43.3 مليار ريال. وبحسب النشرة فقد بلغت الميزانية الموحدة 2374.7 مليار ريال نهاية فبراير 2013م.وكـان مجموع الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية قد بلغ 1833.2 مليار ريال في نهاية فبراير 2012م

صرف مستحقات لـ 235 موظفاً وعاملاً في القطاع الصحي بعدن

بدأ مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة عدن أمس صرف مستحقات علاوات طبيعة العمل لـ235 من موظفيه وعامليه في القطاع الحكومي الصحة.وأوضح مدير عام مكتب الصحة والسكان الدكتور الخضر ناصر لصور لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المبلغ المعتمد ماليا،والذي أجازه مكتب المالية في ضوء تطابق البيانات للفئات المستحقة من قبل مكتب الخدمة المدنية والتأمينات بعدن بلغ 54 مليون ريال، موضحا أن لجانا فنية وإدارية ومالية وقانونية تقوم حاليا بعملية الإشراف على عملية صرف المستحقات للعاملين والموظفين لمكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة.

إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي بمدينة زنجبار

أبين/سبأ

ينفذ حاليا مشروع إصلاح وإعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي لمدينة زنجبار وضواحيها بمحافظة أبين وبتكلفة إجمالية تبلغ 13 مليون ريال بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

ويأتي تنفيذ هذا المشروع في اطار الجهود المبذولة لإعادة تطبيع الحياة في مدنية زنجبار وتشجيع سكان المدينة على العودة إلى منازلهم التي غادروها إثر سيطرة العناصر الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة على المدينة في 27 مايو 2011م. وقد تفقد مدير عام مديرية زنجبار جميل العاقل أمس سير الأعمال الجارية لتنفيذ مكونات هذا المشروع شرق مدينة زنجبار.

واستمع إلى شرح من القائمين على المشروع عن الاعمال المنجزة، موضحين أن المشروع يشمل تصفية شبكة الصرف الصحي لمدينة زنجبار وقد تم انجازها بالإضافة إلى حفر احـواض لتجميع مياه الصرف الصحي وحفر قناة تصريف المياه الرئيسية وعمل اغطية خرسانية وإعادة تأهيل بعض خطوط الصرف الصحي بالمدينة وهي الاعمال قيد التنفيذ والاستكمال حاليا.

أمين العاصمة يؤكد على ضرورة إيجاد خطة استثنائية للآبار

صنعاء/سبأ

ناقش اجتماع مجلس إدارة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي أمس برئاسة أمين العاصمة عبدالقادر علي هلال التقرير المالي والمشاريع والتخطيط للمؤسسة للعام الماضي.

وأستعرض الاجتماع الجانب الايرادي للمؤسسة الذي يتمثل في قيمة مبيعات المياه وخدمات الصرف الصحي والتي بلغت 3 مليارات و763 مليوناً و265 ألف ريال بفارق نقص بلغ ملياراً و172 مليون ريال عن مخطط الموازنة للعام 2012م.

كما ناقش الاجتماع الصعوبات والمعوقات التي أدت إلى تراجع نقص الايرادات المتمثلة في انقطاع التيار الكهربائي عن آبار المؤسسة وكذا الفاقد من المياه الذي وصل إلى 50%،فضلا عن توقف متابعة اعمال تحسينات الشبكة بسبب عدم توفر التمويل الحكومي والذاتي وانحصار قدرة المؤسسة على تغطية نفقات التشغيل وانحصار الدعم الحكومي للبرنامج الاستثماري على تمويل المشاريع الجاري تنفيذها.

واستعرض الاجتماع المصروفات التشغيلية للعام 2012م والتي بلغت 3 مليارات و 443 مليون ريال بنسبة 90% من اجمالي مبيعات المياه والصرف الصحي.

وناقش الاجتماع حساب المدينين لمبيعات المياه والصرف الصحي حتى نهاية 2012م والتي بلغت 5 مليارات و 583 مليون ريال والأسباب المتمثلة في أمتناع كثير من المشتركين من الوجهات الاجتماعية والرسمية وغيرها عن السداد بسبب احداث 2011م وغيرها ، رغم تسهيل المؤسسة عملية السداد بالأقساط بحيث لا يقل القسط عن 20%، بالإضافة إلى تراكم المديونيات على القطاع الحكومي وامتناع عدد من الدوائر عن السداد بحجة عدم قبول التعرفة السعرية.

كما استعرض الاجتماع تقرير المشاريع للبرنامج الاستثماري للعام الجاري 2013م والتي تمثلت في تحسين وتطوير محطة المعالجة ورفع كفاءتها وكذا مشاريع شبكات الصرف الصحية وتحسين خدماتها بالإضافة إلى تعزيز مصادر المياه ومشاريع حفر آبار جديدة.

وأكد أمين العاصمة هلال ضرورة وجود خطة استثنائية للآبار المحفورة مسبقا والمتوقفة لاستكمالها وكذا متابعة تنفيذ الآبار الموجودة في منقطة عصر وسرعة استكمال الآبار في منطقة العشاش.

وأشار هلال إلى ضرورة إعطاء مديرية بني الحارث خصوصة لتنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي كون محطة المعالجة للصرف الصحي بالمديرية .

وكان الاجتماع قد ناقش لائحة العلاج الطبي لموظفي المؤسسة والتأمين على الحياة.

وزير الأشغال : اليابان تمول مشاريع تساهم في خلق فرص عمل للشباب

صنعاء/سبأ

بحث وزير الأشغال العامة الطرق المهندس عمر عبدالله الكرشمي مع سفير اليابان لدى اليمن كاتسويوشي هياشي علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في مجال الأشغال العامة والطرق والجسور وسبل تعزيزها وتطويرها.

وفي اللقاء ثمن الوزير الكرشمي دعم الحكومة اليابانية لمسارات التنمية في اليمن من خلال ما تقدمة من دعم ومساندة في مختلف المجالات، مؤكداً أن مساهمة الجانب الياباني في تمويل مشاريع البناء والتشييد سيكون له الأثر في توفير فرص العمل للشباب والتخفيف من البطالة.

وأشار إلى أهمية تطوير التعاون المستقبلي بين الجانبين في هذا المجال.

إلى ذلك اطلع وزير الأشغال العامة والطرق والسفير الياباني على سير عمل الورشة المركزية لصيانة المعدات الثقيلة التابعة للمؤسسة العامة للطرق والجسور التي تم إنشاؤها بتعاون الحكومة اليابانية.

وأبدى السفير الياباني تقديره لكل العاملين في الورشة والذين استطاعوا بجهودهم الكبيرة أن يحافظوا على مرافق الورشة وآلياتها ووسائل عملها لصيانة المعدات بكل كفاءة خلال العشرين السنة الماضية من عمر الورشة، مؤكداً استعداده لدعم المؤسسة العامة للطرق والجسور لاستكمال المرحلة الثانية من تأهيل الورشة بالمعدات والآليات.

وأشاد بمستوى العلاقات اليمنية - اليابانية والتي تشهد تناميا ملحوظا خاصة في الفترة الراهنة وبما يخدم التنمية وتحقيق الأمن والاستقرار.

حضر اللقاء نائب رئيس المؤسسة العامة للطرق والجسور المهندس أحمد الهيصمي والمدير التنفيذي للمؤسسة المهندس نبيل المداني ومدير عام الورشة المركزية بالمؤسسة المهندس عبدالكريم العباهي ومدير عام التخطيط والتعاون الدولي بالمؤسسة أحمد الحوثي.

الزراعة : مشكلة المياه تعيق التنمية الزراعية

صنعاء/سبأ

أكد وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الري واستصلاح الأراضي الزراعية المهندس عبدالواحد الحمدي أن قضية المياه من أهم المشاكل التي تعيق التنمية الزراعية في البلاد إذا لم تتخذ الحلول المناسبة لمعالجتها.

وأشار الوكيل الحمدي خلال البرنامج الخاص بتدشين الأيام الحقلية والتوعوية لمستخدمي مياه حوض صنعاء الذي ينفذه البرنامج الوطني للري التابع لقطاع الري بوزارة الزراعة والري، إلى أهمية نشر الوعي بقضايا المياه وتوعية المزارعين بأهمية استخدامات تقنيات الري الحديث ودورها في الحفاظ على مخزون المياه الجوفية.

وأوضح أن حوض صنعاء يعد من أكثر الأحواض المائية الحرجة الذي يعتمد معظم سكانه على الزراعة والتي تستنزف أكثر من 80% من اجمالي المياه المسحوبة من الحوض، مبينا أن عدد الآبار في الحوض ارتفع إلى 13 ألفاً و500 بئر منها 5 آلاف بئر في مديرية بني حشيش.

ولفت الحمدي إلى أنشطة الوزارة في نشر أنظمة الري الحديث في حوض صنعاء والتي تمكنت من تغطية مساحة ألف و860 هكتاراً ومساحة بشبكات ري حديث ومساحة 4 آلاف و528 هكتاراً بشبكات نقل وتوزيع.

وأشاد بدور جمعيات مستخدمي المياه وجمعية المحجل لمستخدمي مياه حوض صنعاء باعتبارها من الجمعيات النموذجية في ادخال شبكات الري الحديث، داعيا كافة الجمعيات التعاونية الزراعية إلى تنفيذ أنشطة في هذا المجال وبما يسهم في الحد من تفاقم المشكلة المائية في الحوض.

من جانبه أشار رئيس جمعية المحجل لمستخدمي مياه حوض صنعاء محمد حجازي إلى أنشطة الجمعية في مجال نشر الوعي بأهمية استخدام انظمة الري الحديث، مبينا أن الجمعية اسهمت في تغطية 300 هكتار بشبكات ري حديثة في حوض صنعاء.

ودعا إلى أهمية تكاتف الجهود الرسمية والشعبية للتوعية بقضايا المياه باعتبارها معضلة تواجه التنمية الزراعية بشكل رئيسي واحد تحديات توفير الأمن الغذائي في اليمن.

حضر تدشين البرنامج وكيل وزارة المياه والبيئة لقطاع المياه المهندس توفيق الشرجبي وعدد من المسؤولين.

مبادرة (خلف) لحل مشكلة الفقر والبطالة

3-3

كثر الحديث عن البطالة وتنامي الفقر في مجتمعاتنا العربية وخصوصاً في مجتمعنا اليمني ولكن دون اتخاذ إجراءات وحلول عملية تهدف إلى معالجة البطالة وتفشي الفقر على نطاق واسع وحماية المجتمع من آثارهما الخطيرة حيث أن المستقبل ينبئ بحلول كارثة اجتماعية خطيرة ما لم نعمل على حل مشكلة الفقر والبطالة.

خلف عبدالله علي زيد
Khalaf62@gmail.com

رابعاً : مكافحة الفساد

-1 يجب أن تتضافر الجهود الرسمية والشعبية لمكافحة الفساد ومنح حافز تشجيعي 10% لكل من يبلغ عن عملية فساد في حالة ثبوت صحة بلاغه وانزال العقاب الصارم بحق كل فاسد والتشهير به حتى يكون عبرة لغيره.

-2 منع التوظيف في أكثر من جهة حيث يوجد الكثير من ابناء المسؤولين والمتنفذين السابقين والحاليين موظفين في القطاعات العسكرية والامنية والمدنية في آن واحد ، وهم أطفال وطلاب ويحملون رتبا عسكرية ويتسلمون مرتبات منذ سنوات ويجب اتخاذ كافة الاجراءات الرادعة،واتخاذ التدابير الإدارية والتقنية وربطها بكل القطاعات العسكرية والمدنية والامنية .ومطالبة كل من كان يتقاضى اكثر من راتب باعادة تلك المرتبات كاملة من بداية إستلامهم لها وحرمانهم من الوظائف الحكومية مستقبلاً وحرمان أولياء أمورهم من مرتبات التقاعد في حالة سعيهم لذلك . وإعطائهم مهلة لمدة شهر لتصحيح أوضاعهم واتخاذ إجراءات صارمة في حالة تجاهلهم الإنذارات الموجهة .

سنعرض في هذه الحلقة الأجور والقطاعات الواعدة والتعليم

خامساً : الأجور والمرتبات

يجب إعادة النظر في الأجور والمرتبات سواء في الجهاز الحكومي والقطاعين المختلط والخاص بحيث يكون بداية مربوط أقل راتب ما يعادل 250دولاراً تضاعف إلى 500 دولار خلال الثلاث السنوات القادمة ، لضمان مستوى معيشي يليق بالكرامة الإنسانية ويمكن توفير الفارق في المرتبات عبر الإجراءات المختلفة لمكافحة الفساد وإلغاء الدعم عن اي سلع .

وإلغاء الإعتمادات والمصروفات الخاصة عن المتنفذين وغير المستحقين لها ،وهو ما سينعكس على المجتمع ايجابياً من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والامنية.

إعادة النظر بالسياسة النقدية وإلغاء اذون الخزانة وتخفيض الفوائد البنكية اسوة بالدول المجاورة والتوسع في البنوك الاسلامية وتشجيعها للاستثمار في المجال العقاري كبناء المدن السكنية.

سادساً : الثروة السمكية

تتمتع بلادنا بسواحل بحرية حيث يبلغ امتدادها حوالي 2200 كيلومتر ولو استغلت الاستغلال الامثل لغطت أكثر من 50% من نفقات الدولة ولأن الفترة السابقة عم فيها الفساد في البر والبحر.

حيث منحت تراخيص الاصطياد لمتنفذين يقومون بتأجيرها على سفن اصطياد أجنبية تقوم بالجرف والتفجير مما يؤدي إلى تدمير الشعب المرجانية وهجرة الأسماك من المياه الإقليمية اليمنية فضلاً عن ضعف الرقابة على السفن الأجنبية التي تقوم بالاصطياد في مياهنا الإقليمية ورمي النفايات الخطيرة الملوثة للبيئة البحرية كما هو حاصل في البحر الأحمر.

ونقترح معالجة تلك السلبيات بالآتي :-

-1 إلغاء كل التصاريح التي منحت خلال الفترة السابقة ، وعدم منح أية تصاريح جديدة خلال الخمس السنوات القادمة على الأقل .

-2 تشديد الرقابة على مياهنا الإقليمية ومصادرة كل سفينة اصطياد تتسلل إليها .

-3 منح حوافز مادية بحيث يمنح من يقوم باحتجاز كل سفينة اصطياد متسللة 20% من قيمة السفينة وهذا الحافز كفيل بتشجيع خفر السواحل والصيادين لمراقبة مياهنا الإقليمية وحمايتها.

-4 الاهتمام بالصيادين من خلال إنشاء جمعيات سمكية في كل مناطق الاصطياد وتسويق حصيلة اصطيادهم باسعار عادلة وحماية صغار الصيادين من هيمنة واستغلال المتنفيذين وإقامة مصانع للثلج في كل مناطق الأصطياد.

-5 وضع قوانين وأنظمة بما يضمن عدم التلاعب بإيرادات الدولة من هذه الثروة..

سابعاً : الثروات الطبيعية

تتمتع بلادنا بثروات طبيعية متنوعة ولو استغلت الاستغلال الأمثل لارتفع معدل الدخل الوطني إلى مصاف الدول الغنية وهو ما يوجب اتباع الآتي:-

-1 إعادة النظر في الاتفاقيات السابقة التي تمت في ظل العهد السابق في هذا المجال بما يضمن تحقيق العائدات المستحقة للدولة وعدم التلاعب بها وتطبيق القاعدة الشرعية (ما بني على باطل فهو باطل).

-2 يمننة الوظائف في الشركات النفطية والمعدنية.

-3 إنشاء شركة لاستخراج النفط تملكها الدولة 100%.

-4 استغلال الثروات السطحية من معادن بمختلف أنواعها بما يحقق عائدات اقتصادية كبيرة للدولة وبيعها بقيمتها الفعلية .

-5 أنشاء شركات مساهمة للشباب لاستثمار المحاجر والرخام والجبس وغيرها وتزويدهم بالخبرات والآلات الحديثة المناسبة، وتصدير الاحجار والرخام بتعدد ألوانها وأنواعها إلى الخارج.

وهذا سيشغل أيادي عاملة كثيرة وتحقيق عائدات اقتصادية كبيرة للبلاد من العملات الصعبة.

ثامنا : السياحة

تمتلك بلادنا من مقومات السياحة ما يجعلها من أفضل الدول السياحية على مستوى العالم وهذا يتطلب اتخاذ الإجراءات والقوانين التالية:-

-1 تحقيق الأمن والاستقرار وتشديد العقوبات وتنفيذها ضد كل من يعبث بالأمن ويسيء إلى السمعة الأمنية للبلاد.

-2 عمل خارطة سياحية تشمل كامل البلاد وتوصيل الخدمات الضرورية إلى كل المناطق السياحية.

-3 تنشيط الترويج السياحي في الخارج وإزالة آثار الإساءة لسمعة البلاد التي حدثت خلال الفترة الماضية .

-4 إنشاء الشاليهات والمنتجعات على الشواطئ والجزر اليمنية وتوفير وسائل حديثة ومنظمة للتنقل بين الجزر.

-5 الاهتمام بالعادات والتقاليد والأزياء الشعبية.

-6 إلغاء الفيز لكل الأجانب ومنح التأشيرات الدخول في المطارات بدلا عن السفارات ، وفق شروط محدده كأن يكون لديه تذكرة عودة ويبرز أن لديه مبلغاً من المال لايقل عن 2000$ ويعطى له إذن بالدخول والإقامه لمدة 7أيام.

تاسعاً : التربية والتعليم

يجب إعادة النظر بالسياسة التعليمية للبلاد وإعادة تقييمها وذلك حسب ما يلي :-

-1 إعادة النظر بالمناهج الدراسية بحيث نبدأ من حيث انتهى الآخرون والأخذ بتجارب وترجمة المناهج الدراسية لليابان وبريطانيا وفرنسا والمانيا وامريكا،والأخذ بالأفضل منها .

-2 الاهتمام بالجانب التربوي بالمرحلة الأساسية والعناية بالقيم والأخلاق وغرسها في نفوس التلاميذ وأهمها على سبيل المثال لا الحصر:

أ- قيمة الإتقان في العمل عملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) بحيث يتربى الشباب على إتقان العمل الذي يقومون به مستقبلا .

ب- الصدق والأمانة ومخافة عدم العمل بهما في الدنيا والآخرة.

حـ - حب النظافة فالنظافة من الايمان وتربية التلاميذ على حبها .

د- محاربة الفساد حيث وجد وزرع حب الوطن وتنمية الحس الوطني وتعريفهم بحقوق المواطنة المتساوية (فحب الوطن من الايمان) والتحلي بقيم الدين الإسلامي الحنيف وتعليمهم السلوك الديمقراطي حتى لا يخضعون لأي حكم استبدادي مستقبلاً.

ه- غرس حب النظام في الأعمال والإلتزام بالقوانين

-3 تدريس التنمية البشرية وإعداد القادة لطلاب المرحلة الأساسية والثانوية

-4 الإهتمام بالمعلم وتطوير كفاءته والإهتمام بالإدارة المدرسية

-5 العمل على محو الأمية وتعليم الكبار باعتبار الأمية من عوائق التنمية ووضع برامج تعليمية في مجال محو الامية وتوعية المناطق القبلية .

-6 التوسع في التعليم الفني والربط بين التعليم والتنمية وإدخا لآلات الخراطة الحديثة أو تدريب أكبر عدد ممكن من الشباب عليها كونها القاعدة الأساسية للصناعة في دول العالم.

-7 إدخال الحاسوب وتعميمه في المدارس وتوزيع جهاز ((الايباد)) لكل الطلاب بقيمة رمزية بدلاً عن الكتب الدراسية والاستغناء عنها،فهذه الوسيلة التقنية اكثر جدوى في التعليم وفي التحصيل العلمي وتوسيع مجال المعلومات.

إن مبادرتي هذه اجتهاد شخصي أهدف منه حل مشكلتي الفقر والبطالة اللتين تهددان مستقبل اليمن والمنطقة .

ولطالما سمعنا الكثير من الصراخ الاعلامي دون أن نلمس حلولا عملية لهما فمن له رأي آخر أفضل فعليه أن يبادر بطرحه حتى تتكامل الآراء والمهم أن نضع بجدية حلولاً جادة للفقر والبطالة لتكون حلولا دائمة وليست حلولاً أنية فإن أصبت فلي أجران وإن أخطات فلي أجر واحد .

وحسبي تحريك المياه الراكدة .

وأطالب الاهتمام بما جاء في هذه المبادرة المتواضعة من حلول ومقترحات والتي يمكن تنفيذها خلال عامين في حالة توفر الإرادة السياسية والجدية والنية الصادقة وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنذر بالكثير من المخاطر في حالة عدم معالجتها.

والله من وراء القصد وهو ولي الهداية والتوفيق \